IRAQI Academic Scientific Journals

KHAZAYIN OF ECONOMIC
AND ADMINISTRATIVE SCIENCES (Vol. 03) (No.03): P(58- 73)

خزائن للعلوم الاقتصادية والإدارية
KHAZAYIN OF ECONOMIC AND
ADMINISTRATIVE SCIENCES
ISSN: 2960-1363

College of Administration & Economics

The impact of the budget deficit on public debt in Iraq – an econometric study using the ARDL model for the period 2004-2022

Asst. Prof. Dr. Diaa Hussein Saud
University of Diyala / College of Administration and Economics/ Iraq
diaaeco@uodiyala.edu.iq
Teacher Diaa Abd Al-Razaaq Hassan
University of Diyala / College of Administration and Economics/ Iraq
diaarazaq@uodiyala.edu.iq

Abstract: This research aims to shed light on the state of the budget deficit and public debt within the Iraqi economy. It further seeks to measure and analyze the impact of the budget deficit on public debt for the period 2004–2022, employing both an inductive approach and a quantitative method—specifically the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model—to examine the relationship between the variables under study. The core problem addressed is that the Iraqi economy suffers from a chronic public budget deficit, stemming primarily from its heavy reliance on oil-sector revenues to fund the national budget. The research concludes that the public budget deficit in Iraq widened during the study period, driven by high rates of growth in public expenditure that outpaced the growth in public revenues, which in turn led to an increase in public debt. The study recommends the adoption of a fiscal policy focused on managing public debt in a manner that maximizes financial returns—specifically by directing debt toward investment channels rather than consumption—thereby helping to curb the state's public budget deficit.

Keywords:. Budget deficit, public debt, domestic debt, external debt

DOI : 10.69938/Keas.2603034

أثر عجز الموازنة في الدين العام في العراق – دراسة قياسية باستخدام انموذج ARDL للمدة 2004-2022

أ.م.د. ضياء حسين سعود
جامعة ديالى / كلية الادارة والاقتصاد/ العراق
diaaeco@uodiyala.edu.iq
م. ضياء عبد الرزاق حسن
جامعة ديالى / كلية الادارة والاقتصاد/ العراق
diaarazaq@uodiyala.edu.iq

المستخلص : يهدف البحث الى تسليط الضوء على واقع عجز الموازنة والدين العام في الاقتصاد العراقي ، ومن ثم قياس وتحليل عجز الموازنة على الدين العام في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2022 ، من خلال استخدام المنهج الاستقرائي ، والمنهج الكمي لاختبار العلاقة بين المتغيرات قيد البحث باستخدام أنموذج ARDL ، وتتمثل مشكلة البحث في إن الاقتصاد العراقي يعاني من عجز مزمن في الموازنة العامة نتيجة لاعتماده بشكل رئيسي على ايراداته المتأتية من القطاع النفطي لتمويل موازنته العامة ، ومن خلال ذلك توصل الباحث نتائج عدة منها ارتفاع عجز الموازنة العامة في العراق خلال مدة البحث ، بسبب ارتفاع الانفاق العام بمعدلات عالية ، مقارنة بنمو وتزايد الايرادات العامة ، وبالتالي ارتفاع الدين العام ، ويوصى بانتهاج سياسة مالية تدعو الى إدارة الدين العام بالشكل الذي يعظم العوائد المالية ، وذلك من خلال إدارة وتوجيه الدين العام نحو القنوات الاستثمارية وليس الاستهلاكية ، وبالتالي الحد من عجز الموازنة العامة للدولة .

الكلمات المفتاحية: عجز الموازنة ، الدين العام ، الدين الداخلي ، الدين الخارجي

المقدمة : يعد موضوع عجز الموازنة، والدين العام من أبرز التحديات الهيكلية التي تواجهها الاقتصادات النامية ومنها العراق ، حيث تشكل هذه المسألة عائقاً رئيسياً أمام تحقيق النمو الاقتصادي المستدام ، وتوفير الرفاهية الاجتماعية ويعكس عجز الموازنة الفجوة بين إيرادات الحكومة ونفقاتها، وعندما تكون النفقات أعلى من الإيرادات، تلجأ الحكومات إلى التمويل بالعجز، سواء عبر الاقتصاد المحلي، أو الخارجي، أو الإصدار النقدي الجديد، مما يؤدي إلى تراكم الدين العام، ومع مرور الوقت يمكن أن يصبح هذا الدين عبئاً ثقيلا على الاقتصاد، خاصة إذا تم توجيهه نحو تمويل النفقات الجارية بدلا من الاستثمارات الإنتاجية .

وبعد عام 2003 شهد الاقتصاد العراقي تحولات اقتصادية وسياسية كبيرة، تأثرت بعوامل داخلية وخارجية متعددة، من بين هذه العوامل: الأزمات المالية وتقلبات أسعار السلع وعدم الاستقرار الامني ، إن هذه العوامل أدت إلى تفاقم عجز الموازنة، وزيادة الدين العام ، مما أثر سلباً على قدرتها على تحقيق النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة
الامر الذي تطلب البحث عن وسائل لتمويل ذلك لعجز سواء داخلياً أو خارجياً ، وقد كان هذا العجز نفسة متمثلا بعدم قدرة الدولة على تغطية نفقاتها العامة من
مواردها الذاتية لاسيما الإيرادات النفطية حتى أصبحت ظاهرة العجز امرا معقدا يوعز الى عدم اعتماد أسلوب الكفاءة في اعداد الموازنة العامة وبالتالي التأثير على مستوى الفاعلية.

1- **أهمية البحث :** يكتسب البحث اهميته من الآثار التي تترتب على الدين العام وانعكاسه على الاقتصاد العراقي ، لاسيما وإن العراق يعاني من مديونية عالية امتدت لسنوات ماضية وما زال يعاني منها في ظل عدم استقرار أسعار النفط والتي يعتمد عليها في تمويل موازنته العامة .
2- **مشكلة البحث:** تتمثل مشكلة البحث في إن الاقتصاد العراقي يعاني من عجز مزمن في الموازنة العامة نتيجة لاعتماده بشكل رئيسي على ايراداته المتأتية من القطاع النفطي لتمويل موازنته العامة، وان حصول أي أزمة خارجية ، ستنعكس سلبا في الموازنة العامة ولتغطية هذا العجز يلجأ يتم اللجوء إلى الاقتراض الداخلي او الخارجي (الدين العام).
3- **هدف البحث :** يهدف البحث الى تحقيق الآتي :
أ- تحليل واقع عجز الموازنة والدين العام في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2022
ب- قياس وتحليل أثر عجز الموازنة على الدين العام في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2022
4- **فرضية البحث :** يستند البحث الى فرضية مفادها وجود علاقة ذات دلالات احصائية بين عجز الموازنة والدين العام في العراق خلال المدة 2004-2022 .
5- **منهجية البحث:** أعتمد البحث على المنهج الاستقرائي ، اذ استعرض الاطار النظري للمفاهيم المالية من خلال التطرق لعجز الموازنة العامة والدين العام ، كذلك استخدام المنهج الكمي لاختبار العلاقة بين المتغيرات قيد البحث باستخدام أنموذج ARDL .
6- **حدود البحث :** الحدود المكانية للبحث – الاقتصاد العراقي

اما الحدود الزمانية للبحث – المدة من 2004-2022

7- **هيكلية البحث :** تضمن البحث ثلاث مباحث، تناول المبحث الاول : مدخل مفاهيمي لعجز الموازنة (المفهوم ، الاسباب ، الانواع) والدين العام (المفهوم ، الاسباب ، الانواع) وعلاقة عجز الموازنة بالدين العام ، أما المبحث الثاني فقد تناول تحليل عجز الموازنة والدين العام في العراق للمدة 2004-2022 وعلاقة عجز الموازنة بالدين العام للمدة 2004-2022 ، فيما تضمن المبحث الثالث : قياس أثر عجز الموازنة على الدين العام في العراق للمدة 2004-2022 .

الدراسات السابقة :

1- دراسة (مجيد 2016) عنوان الدراسة (العلاقة بين عجز الموازنة والتغير النقدي في بلدان مختارة مع اشارة خاصة للعراق) ، تهدف الدراسة الى بيان العلاقة بين عجز الموازنة والتغير النقدي وتحديد اتجاه العلاقة باستعمال اسلوب السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج واختبار التكامل المشترك ، وكذلك اختبار السببية في تحديد اتجاه العلاقة بين متغيرات عينة الدراسة ، دلت النتائج على عدم وجود علاقة سببية في أي اتجاه بين صافي الموازنة العامة وسعر الفائدة في بلدان العينة ، وهذه النتيجة يوجد تفسير لها من حيث افتقار هذه البلدان الى اسواق مالية متطورة يؤدي فيها سعر الفائدة العامل الحاسم في تحقيق التوازن في سوق النقود ، توصي الدراسة الى تقليل عجز الموازنة العامة ، وذلك من خلال اعادة النظر في السياسات الانفاقية السائدة في الاقتصاد العراقي .

2- دراسة (طالب 2018) عنوان الدراسة (قياس وتحليل اثر عجز الموازنة العامة على الدين الخارجي في العراق في أطار التكامل المشترك للمدة 1990 - 2016 ، تهدف الدراسة إلى التحليل الاقتصادي للعلاقة بين العجز في الموازنة العامة والدين
الخارجي، والوقوف على اهم الأسباب لتعزيز تلك العلاقة ، من خلال استخدام المنهج الاستقرائي للمتغيرات المالية والمنهج الكمي لاختبار طبيعة العلاقة بين المتغيرات المعتمدة قيد الدراسة ، دلت النتائج على أن الإيرادات النفطية تشكل القسم الأكبر من اجمالي الإيرادات العامة في الإقتصاد العراقي إذ بلغت نحو 99.10 % بينما تشكل الإيرادات غير النفطية نحو 0.89 % في عام 2011 وهذا يدل على هيمنة القطاع النفطي في تمويل عجز الموازنة العامة، تبني ادارة للسياسة المالية تدعو الى ادارة الدين العام بشكل يعظم من العائد لكل وحدة نقدية ، مما يؤدي الى دعم وتقليل من عجز الموازنة العامة .

3- دراسة (الخيكاني 2024) عنوان الرسالة (أثر التغيرات في حجم الدين العام على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2005-2020 ، تهدف الدراسة الى التعرف على مكونات الدين العام ومصادره وتحديد اثاره ، ايضا تحليل الدين الحكومي الداخلي والخارجي في العراق خلال المدة 2005-2020 ، استخدم الباحث المنهج الاستقرائي في عرض الاطار النظري للدين الحكومي ومفاهيم النمو الاقتصادي ، والمنهج الكمي (القياسي) لمعرفة مدى استجابة النمو الاقتصادي للتغيرات الحاصلة للدين العام في العراق خلال المدة المختارة ، من نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية، بين الدين الداخلي والنمو الاقتصادي، وعلاقة طردية بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي ، حيث توجه أغلب مبالغ الدين نحو القطاع الاستهلاكي، و ليس الاستثماري ، أوصت الدراسة الى تعزيز دور القطاع الخاص في الاستثمار كوسيلة للحد من الآثار السلبية للدين العام ، وترشيد النفقات العامة .

4- دراسة (Alsamara ,2024) عنوان الدراسة (The threshold effects of public debt on economic growth in MENA countries: Do energy endowments matter
(آثار الدين العام على النمو الاقتصادي في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا) ، أستخدم المنهج الكمي لبيان العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي باستخدام (ARDL) الموزع ذاتياً (CS-ARDL) ، ثم توظيف نموذج العتبة الديناميكية لتحديد العلاقة غير الخطية وتقدير عتبة الدين ، هدف الدراسة هو تحديد العتبة التي يبدأ عندها الدين العام بالتأثير السلبي على النمو الاقتصادي ، واستكشاف دور موارد الطاقة كعامل مؤثر في العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي ، اما النتائج التي توصلت لها الدراسة هي أن الدين العام يكون ايجابياً للنمو الاقتصادي من دون العتبة المحددة ، الا أنه يظهر سلبياً إذا تجاوزها ، ويوصى الى تقديم استراتيجيات لإدارة الدين العام بشكل فعال للدول النفطية وغير النفطية .

5- دراسة (Delphin , 2024) ، عنوان الدراسة (Investigating the Dynamic Impacts of Public Debt on Economic Growth in the Democratic Republic of Congo: A Case of Quantile on Quantile Regression).

(التحقيق في التأثيرات الديناميكية للدين العام على النمو الاقتصادي في جمهورية الكونغو الديمقراطية) ، أستخدم المنهج الكمي على الكمي لتحليل العلاقة غير الخطية وغير المتماثلة بين نسبة الدين العام الى الناتج الاجمالي والنمو ، ونموذج الانحدار الديناميكي المتغير لاختبار مدى استمرارية التأثيرات المختلفة عبر أنظمة اقتصادية متعددة ، هدف الدراسة هو توضيح العلاقة الديناميكية بين الدين العام والنمو الاقتصادي بواسطة استخدام منهجيات اقتصادية مختلفة وتقديم رؤى لصناع السياسات حول كيفية تحسين ادارة الدين العام لضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام ، وجدت الدراسة أن الدين العام له تأثيرات ايجابية على النمو الاقتصادي عند مستويات مختلفة بالنسبة للدين الى الناتج المحلي الاجمالية ، ويصبح التأثير سلباً عند ارتفاع نسبة الدين الى مستويات متوسطة وعالية ، ويوصى بالحفاظ على نسبة الدين العام أقل من 20% لتجنب الاثار السلبية المترتبة على الدين الزائد .

- ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ، اختلاف المدة الزمنية عن ما تضمنته الدراسات السابقة ، أذ اعتمدت المدة الزمنية من 2004-2022 .

المحور الاول
الاطار النظري لعجز الموازنة والدين العام

اولاً : مفهوم عجز الموازنة

ينبثق مفهوم العجز من مفهوم الموازنة العامة ، وينصرف الى المقدار الذي تزيد به النفقات الحكومية على الايرادات الحكومية يحدث عجز الموازنة عندما تتجاوز نفقات الحكومة إيراداتها ، وبالتالي، يمكن تعريف العجز على أنه الفرق بين إجمالي نفقات الحكومة وإيراداتها ، أي هو مقدار الانفاق الحكومي السنوي الذي يفوق الايرادات المحصلة من الضرائب والرسوم والايرادات الاخرى (العبيدي ، 2021: 161) ، كما يعرف عجز الموازنة :بأنه الحالة التي تكون فيها الإيرادات العامة أقل من النفقات العامة ، هذه الظاهرة شائعة في معظم الدول سواء كانت متقدمة، أو نامية .قد يكون هذا العجز غير مقصود، نتيجة ضعف الدولة في تحصيل الايرادات ، أو مقصوداً كجزء من سياسة عامة تهدف إلى زيادة الإنفاق العام أو تقليل الإيرادات العامة، وهو ما يعرف بسياسة عجز الموازنة(الجرجري، 2023 : 110) ، ويمكن تعريف عجز الموازنة عمومًا على :أنه الحالة التي تنفق فيها الحكومة أكثر مما تكسب (Philip,2021 , 271) أيضا يعرف عجز الموازنة هي الحالة التي تكون نفقات الدولة أكبر من ايراداتها ، فإن ميزانية الدولة تعاني من عجز، ويحدث ذلك، بسبب عدم وجود دخل من الضرائب باعتبارها المكون الرئيسي للدخل ومن مصادر الدخل الأخرى التي تعترف بها الدولة .ويتم تمويل العجز المعتاد من الديون المحلية، والخارجية (Gazali,2020 , 309).

ثانياً : أسباب عجز الموازنة

1- -زيادة الانفاق العام من قبل الحكومة بمعدلات كبيرة مقارنة بنمو وتزايد الايرادات العامة.
2- انخفاض القوة الشرائية للنقود، بسبب زيادة الضغوط التضخمية، وما يترتب عليه من ارتفاع في المستوى العام للأسعار.
3- توفير الخدمات الاجتماعية مجانًا، أو شبه مجانًا :تقدم العديد من الدول خدمات اجتماعية وإنسانية مثل التعليم، الصحة، الرياضة ، الضمان الاجتماعي، والخدمات البلدية والثقافة مقابل رسوم رمزية لا تغطي تكلفة تقديم هذه الخدمات مما يفرض غطًا على النفقات العامة.
4- الانفاق الكبير والمتزايد في المجال العسكري وشراء الأسلحة وتكاليف الحروب، مما يؤدي إلى زيادة مستمرة في النفقات بمعدلات مرتفعة (عبد الحميد وخلف ، 2018 ، 144) .

5- زيادة النفقات العامة للدولة نتيجة توسع نشاطها الاقتصادي وتطوره، إلى جانب أسباب ظاهرية وحقيقة، تشمل الأسباب الظاهرية زيادة عدد السكان، انخفاض قيمة النقود، ارتفاع معدلات التضخم، واتساع مساحة الدولة .أما الأسباب الحقيقية فتتعلق بعوامل سياسية ،اجتماعية، اقتصادية، وإدارية.
6- ظهور وتفاقم الفساد الإداري والمالي، مما يؤدي إلى هدر كبير في أموال الإنفاق العام، بالإ ضافة إلى حدوث الأزمات الاقتصادية.
7- ارتفاع نسبة النفقات الجاري الى اجمالي الانفاق العام ، مع نقص كبير في مصادر التمويل وغياب سياسة فعّالة لترشيد الانفاق .
8- زيادة الأجور والرواتب، بسبب ازدياد معدلات التضخم وارتفاع مستويات المعيشة.
9- قلة الايرادات العامة وزيادة النفقات العامة للدولة (سعيد ، 2022، 68

ثالثاً : أشكال عجز الموازنة

1- العجز المقصود:

ظهر هذا النوع من العجز في افكار وتحليلات كينز واقتراحاته لحل ازمة الكساد الكبير ، هذه التحليلات المتعلقة بكيفية تحريك الطلب من أجل زيادة الاستخدام الى ان يصل الى حده الاقصى في استغلال الطاقات الانتاجية ، وهو الاجراء الذي تتخذه الحكومة عند تعرض اقتصادها الى ازمة ، فعند حدوث كساد بسبب تدهور حجم الطلب الكلي وتراجع القوة الشرائية تكون الحكومة أمام ثلاثة خيارات ، أما أن تلجا الى زيادة الانفاق أو تخفيض الضرائب او كلاهما ، وهذه الحالات تؤدي الى احداث عجز مقصود (شكري ، 2014: 67) .

2- العجز غير المقصود

وهو النوع الثاني من العجز في الموازنة العامة الذي يمثل الجانب المعاكس لحالة العجز المنظم ، وهذا الشكل من العجز يحصل بشكل تلقائي من دون تدخل الدولة في حدوثه

3- العجز الدوري

يرتبط العجز الدوري او المؤقت مع تقلبات الدورة الاقتصادية بسبب ارتباط الانفاق الحكومي والايرادات الضريبية بمسار نمو الناتج المحلي الاجمالي الفعلي ، ففي مرحلة الانكماش في الدورة الاقتصادية يؤدي انخفاض الناتج الفعلي الى زيادة المدفوعات التحويلية وانخفاض الايرادات الضريبية مؤدياً الى ارتفاع العجز في الموازنة وبشكل تلقائي ، فعند الانتقال الى مرحلة الانتعاش ، التي تحقق فيها الدولة فائضاً في الموازنة ، فمن الممكن عندها تغطية العجز الحاصل في فترات الركود والكساد (عبد العزيز، وشفيق ،2003: 259).

4- العجز الهيكلي

اما العجز الهيكلي فهو العجز طويل الاجل والذي يحدث اذا لم تغطي الايرادات العامة بصورة مستمرة النفقات العامة ، والمسبب الرئيس لهذا الشكل من العجز هو زيادة الانفاق الحكومي بمعدل يزيد عن القدرة المالية للاقتصاد ، ويشير هذا النوع من العجز الى وجود خلل في هيكل الاقتصاد القومي نفسه ، ويعد علاج العجز الهيكلي صعباً اذا استخدمت اساليب مالية فقط ، لأنه ناتج من اختلال الهيكل الاقتصادي ذاته ، ويصبح من المشكوك فيه ان يعزى عدم التوازن الاقتصادي الى مشكلات تنجم اساساً عن الموازنة ، ولهذا يجب ان يضاف الى العوامل المالية عوامل اقتصادية متعددة (الجنابي ، 1999 : 239) .

5- العجز الاسمي والعجز الحقيقي

يعرف العجز الاسمي بانه العجز الحسابي الذي يمثل الفرق بين النفقات والايرادات ولذلك يمكن القول انه عبارة عن عجز حسابي يتعامل مع الواقع الرقمي للموازنة دون الاخذ بالاعتبار الجوانب الاقتصادية ، اما العجز الحقيقي فيمثل العجز الاسمي مع الاخذ بالاعتبار نسبة التضخم (Colander 2000: 382) .

6- عجوزات الضعف وعجوزات القوة

تعد عجوزات الضعف وعجوزات القوة من اشكال عجز الموازنة الحكومية ، فيعبر عن عجوزات الضعف بانها العجز الناجم عن ضعف الادارة الحكومية ، وعدم قدرتها على تحقيق الايرادات من جانب ، والانفاق غير العقلاني والواسع من جانب اخر ، اما عجوزات القوة فهي عبارة عن تلك المساعدات التي تقدمها الدولة بصيغة اعانات اجتماعية واقتصادية سواء للأفراد

ام المشروعات لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية والعمل على رفع معدلات النمو في قطاعاتها الاقتصادية (479: 2000, Gordan) .

رابعاً : الدين العام

ينشأ الدين العام نتيجة اقتراض الدولة من مواطنيها ومؤسساتها عبر طرق مختلفة ومن أبرزها أن يكون الدين الحكومي في شكل سندات قابلة للتداول أو سندات غير قابلة للتداول أو أذونات خزانة ويسمى هذا بعملات أخرى، إذ عرف الدين العام بانة مجموع ما تحصل علية الدولة من قروض داخلية وخارجية ، وعرف الدين العام وفق قانون الإدارة المالية العراقي بأنه :ديون الحكومة كافة التي يتطلب دفعها ودفع فوائدها من المقترض إلى المقرض في تاريخ محددة في المستقبل (جوده وصالح ، 2021 : 17) ، أيضاً يُعرف الدين العام :بأنه مجموع ديون الدولة تجاه المقرضين داخلياً، وخارجياً، ويمكن أن يكون هؤلاء المقرضون اما أفراد ، أو شركات، أو حكومات أخرى ، كما تشمل الديون الخارجية المبالغ المستحقة من الحكومات والقطاع الخاص، بما في ذلك الافراد والشركات، ولا يمكن تجاهل تأثير أسعار الفائدة على الديون الخارجية، فعندما ترتفع أسعار الفائدة على الدين العام فإن ذلك يؤدي أيضاً إلى زيادة أسعار الفائدة على الدين الخاص، وهذا يُعد أحد الأسباب التي تجعل الشركات تضغط على حكومتها (أسعد وأخرون ، 2020 : 176) .

يُعد الدين العام أحد أدوات السياسة المالية، وهو يعكس العجوزات المتكررة في الموازنة العامة للحكومة، مما يجعله عبئًا ثقيلًا على الاقتصادات، سواء المتقدمة، أو النامية، تلجأ الحكومات إلى الدين العام لمواجهة عجز في موازناتها، وينقسم إلى دين داخلي، ودين خارجي .وتُعد مشكلة الدين الخارجي من أبرز التحديات التي تواجه اقتصادات الدول المختارة، نظراً للاختلالات المالية التي يسببها، والتي تؤدي بدورها إلى ت اقم الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات تلك الدول (علاوي وجاسم ، 2023 : 222).

رابعاً : هيكل الدين العام :

يتكون الدين العام من الدين الحكومي الداخلي والدين الحكومي الخارجي وكما مبين على النحو الآتي :

1- الدين الحكومي الداخلي : يتكون الدين المحلي عندما تقترض الدولة من الأشخاص داخل حدودها، سواء كانوا طبيعيين أو معنويين ، بغض النظر عن جنسيتهم ، ويعكس هذا الدين إجمالي مساهمة جميع الشركات والمؤسسات الحكومية والهيئات العامة اتجاه الاقتصاد الوطني وتلجأ اليه الدولة إلى هذا النوع من الدين عندما يكون هنالك عجز في الموازنة العامة ؛ نتيجة قصور الايرادات عن تغطية النفقات العامة (فلفل والموسوي ، 2023 : 756) ، هو اجمالي الديون المستحقة على الحكومة، والهيئات العامة، والمؤسسات العامة مع الاقتصاد الوطني بالديون الداخلي، وهي تعتمد على الدولة التي تقترضها من داخل حدودها وتواجهها وتعمل للعمل الوطني، ويتم الاكتتاب مع المقيمين سواء كانوا أعضاء، أو كيانات فعالة، أو وحدات اقتصادية أخرى (Naji & Abd ,2023: 36) ، ويتم تمويل هذا النوع من الدين من خلال مصادر عدة منها (الاقتراض من البنك المركزي ، أما بطريقة مباشرة من خلال السحب على المكشوف ، او بطريقة غير مباشرة ، كبيع السندات الحكومية ، أو الاقتراض من البنوك التجارية ، أو الاقتراض من الجمهور (اللهيبي ، 2023 : 18) .
2- الدين الحكومي الخارجي : ينشأ الدين العام الخارجي؛ نتيجة لعجز الموازنة العامة، وعدم قدرة المدخرات المحلية لتأمين الأموال اللازمة والضرورية لتغطية ذلك العجز وحاجة الدولة إلى العملات الأجنبية من أجل تغطية النفقات المطلوبة، وإن هذه الفجوة في الموارد المحلية يجب أن يتم تغطيتها من خلال اللجوء إلى مصادر أجنبية؛ للتمويل، وذلك بالاقتراض من الحكومات خارج البلاد، أو من المؤسسات، والمنظمات المالية الدولية، وعادة يمكن التمييز بين الدين المضمون حكوميا والذي هو التزام خارجي و يكون مضمون السداد من خلال جهة حكومية، والدين الخاص غير المضمون ، وهو التزام خارجي على مدين خاص غير مضمون من قبل جهة حكومية (غيدان وأخرون ، 2024 ، 387) ، وقد عرف البنك الدولي إجمالي الدين العام الخارجي، بأنه الديون المترتبة على الدولة لصالح الأفراد ، أو المنظمات، أو جهات خارجية غير مقيمة، والتي يتم سدادها بالعملة الأجنبية، أو من خلال تقديم السلع والخدمات (الراوي والعبيدي ، 2021 : 357)

المحور الثاني
تطور عجز الموازنة والدين العام في العراق

أولا: تحليل عجز الموازنة في العراق للمدة 2004-2022

تتألف الموازنة العامة من جانب الايرادات العامة وجانب النفقات العامة وجانب العجز أو الفائض ، وكما مبين تطورها من خلال بيانات جدول (1) وعلى النحو الآتي :

جدول (1) الموازنة العامة في العراق للمدة 2004-2022 (مليون دينار - بالأسعار الجارية)

السنة	الايرادات العامة (1)	معدل التغير% (2)	النفقات العامة (3)	معدل التغير% (4)	العجز أو الفائض (5)	معدل التغير% (6)
2004	32982739	–	32117491	—	865248	–
2005	40502820	22.8	26375175	-17.9	14127645	1532.8
2006	49063361	21.1	38806679	47.1	10248866	-27.5
2007	54599451	11.3	39031232	0.6	15568219	51.9
2008	80252182	46.9	59403375	52.2	20848807	33.9
2009	55209353	-31.2	52567025	-11.5	2642328	-87.3
2010	70178223	27.1	70134201	33.4	44022	-98.3
2011	108807392	55	78757666	12.3	30049926	68.2
2012	119817224	10.1	105139575	33.4	14677648	-51.2
2013	113840076	-4.9	119128000	13.3	-5360605	-63.5
2014	105364301	-7.4	113473517	-4.7	-8086894	50.9
2015	72546345	-31.1	70397515	-38	-3927264	-51.4
2016	53413446	-26.4	67067437	-4.7	-12658160	222.3
2017	77335955	44.8	75490115	12.5	1932057	-84.7
2018	106569834	37.8	80873189	7.13	25696645	1230
2019	107567032	0.9	111723523	38.1	-4156491	-83.8
2020	63199689	41.3	76082443	31.9	-12883754	209.9
2021	109081463	72.6	102849659	35.2	6231804	-148.3
2022	161697437	48.2	116959582	13.7	44737855	617.9

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد الى :

- **جمهورية العراق ، وزارة المالية – الدائرة الاقتصادية للسنوات 2004-2022**
- **العمود (2) و(4) و(6) من عمل الباحث بالاستناد إلى بيانات العمود (1) و (3) و(5)**

يلاحظ من جدول (1) أن الموازنة العامة الاتحادية في العراق قد شهدت حالة العجز تارة والفائض تارة أخرى خلال مدة البحث إذ حققت فائض مالي بقيمة بـ (865248) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (1532.8) في عام 2004 ، ثم بعد ذلك عجزاً بلغ (10248866) مليون دينار ، وبمعدل نمو سالب بلغ (27.5 -) في عام 2005 ، الا أنها حققت فائض مالي بقيمة (20848807) مليون دينار وبمعدل نمو (33.9) في عام 2008 ، ويعزى سبب هذا الفائض الى الارتفاع الحاصل في أسعار النفط العالمية، فضلاً عن زيادة الإنتاج المحلي من النفط الخام ، مما انعكس على زيادة النمو في الإيرادات النفطية الممول الرئيس للإيرادات العامة.

وعلى أثر انخفاض اسعار النفط العالمية جراء الازمة المالية العالمية في نهاية عام 2008 ، وما حدث في أعقاب ازمة الرهن العقاري العالمية للعام نفسه، والتي أسهمت بانخفاض الصادرات النفطية مما أدى إلى التراجع في أسعار النفط إلى نحو (40) دولار للبرميل الواحد في عام 2009 بعد ان كان بنحو (147) دولار في العام 2008 ، وهذا يعني أن الموازنة العامة سجلت عجزاً ماليا في عام 2009 إذ بلغ (2642328) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (87.3-) ، أما في عام 2010 فقد حققت الموازنة أدنى فائض بلغ (44022) مليون دينار، سبب زيادة النفقات العامة وخاصة النفقات الجارية منها بالرغم من ارتفاع

الإيرادات العامة في العام نفسه، أما أعلى فائض للموازنة العامة فقد بلغ (30049723) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ (68.2)، وذلك نتيجة الزيادة الكبيرة في الإيرادات العامة الناجمة من ارتفاع الأسعار النفطية ومن ثم تزايد الإيرادات النفطية بالرغم من تزايد النفقات العامة ولكن بشكل طفيف ، وخلال المدة 2013-2016 ، فقد حققت الموازنة العامة عجزا بلغ من (-5360605) الى (-12658160) على التوالي ، وبمعدل نمو سنوي بلغ (51.2-) و(84.7-)على التوالي أيضا، ويرجع سبب هذه العجوزات المستمرة في الموازنة العامة وعلى وفق هذه الأعوام إلى عدم إقرار الموازنة العامة في العام 2014 وارتفاع تكاليف الحرب التي تعرض لها العراق من جهة، وتراجع الإيرادات العامة بسبب انخفاض الإيرادات النفطية بفعل انخفاض أسعار النفط وتردي الأوضاع الأمنية ومن ثم زيادة النفقات العسكرية من جهة أخرى ، تم حققت فائض بقيمة (25696645) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (1230) في عام 2018 ، الا انها عاد من جديد بعجز مالي قدر بـ (4156491-) و(12883754-) على التوالي لعامي 2019 و2020 ، وهذا يرجع إلى الصدمة المزدوجة التي تعرض لها العراق من (جائحة كورونا، وتراجع أسعار النفط)، مما أدى ذلك إلى هبوط مستوى الايرادات العامة نتيجة انخفاض الايرادات النفطية، مما تسبب ذلك في تأثير سلبي على الموازنة العامة للبلد ، والشكل (1) يوضح مسار العجز والفائض في الموازنة العامة الاتحادية في العراق خلال مدة البحث 2004-2022 .

ثانياً : تطور الدين العام في العراق للمدة (2004-2022)

يتكون الدين العام من الدين الداخلي والدين الخارجي ، كما يشكل الدين العام عبء على النمو الاقتصادي في العراق، فيعتبر عبء اقتصادي ومالي على الأجيال المستقبلية والحاضرة، لأنهم يتحملون عبء تسديد تلك الديون وفوائده التي تتزايد مع مرور الزمن، والجدول (2) يبين تطور الدين العام في العراق خلال المدة 2004-2022 وكما يلي

جدول (2) الدين العام في العراق للمدة (2004-2022)

السنة	الدين الداخلي (1)	الدين الخارجي (2)	الدين العام (3)	معدل نمو الدين العام (4)	نسبة الدين الداخلي الى الدين العام (5)	نسبة الدين الخارجي الى الدين العام (6)
2004	5925061	84866824	90791885	-	6.98	93.47
2005	6255578	52578368	58833946	35.2	11.90	89.37
2006	5645390	32538500	38183890	35	17.35	85.22
2007	4855324	31520426	36375750	4.7	15.40	86.65
2008	4455569	32218746	36674315	0.8	13.83	87.85
2009	8434049	20150736	28584785	- 22	41.85	70.49
2010	9180806	19166946	28347752	-0.8	47.90	67.61
2011	7446859	20967076	28413935	0.2	35.52	73.79
2012	6547519	19926513	26474032	-6.8	32.86	75.27
2013	4255549	16468144	20723693	-21.7	25.84	79.47
2014	9520019	19019738	28539757	37.7	50.05	66.64
2015	32142805	20848593	52991398	85.7	154.17	39.34
2016	47362251	16350600	63712851	20.2	289.67	25.66
2017	47678796	31948168	79626964	24.9	149.24	40.12
2018	41822918	31167290	72990208	8.3	134.19	42.70
2019	38331548	30333100	68664648	-5.9	126.37	44.18
2020	64246559	30798000	95044559	38.4	208.61	32.40
2021	69912343	31184140	101096483	6.4	224.19	30.85
2022	69525033	29000000	98525033	2.5	70.56	29.43

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية للمدة (2004 - 2022) - وزارة المالية، تقارير دائرة الدين العام للمدة (2004-2022)

يلاحظ من جدول (2) ارتفاع العام الى (90791885) مليون دينار ، المكون من الدين الداخلي بقيمة (5925061) مليون دينار والدين الخارجي بقيمة (84866824) مليون دينار ، مما بلغت نسبة مساهمتهما الى الدين العام (6.98)و(93.47) على التوالي في عام 2004 ، بسبب تراكم الديون نتيجة عدم الاستقرار الامني في البلد ، بعد ذلك انخفض الدين الداخلي والخارجي خلال المدة

(2011-2013) الى (4255549)و(16468144) على التوالي ، بنسبة مساهمة الى الدين العام (25.84)و(79.47) على التوالي ، بسبب انخفاض عجز الموازنة ، نتيجة ارتفاع اسعار النفط العالمية ، وزيادة صادرات النفط الخام ، مما اتيح إمكانية الوفاء بالتزامات الدولة تجاه العالم الخارجي ، وتغطية جزء كبير من نفقاتها ، أما المدة (2014-2017) فقد شهدت ارتفاع الدين العام الى (79626964) مليون دينار وبمعدل نمو (24.9) ، بسبب زيادة الانفاق العسكري وانخفاض الايرادات النفطية ، نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية ، أما في عام (2020-2022) فقد انخفض الدين العام الى (98525033) مليون دينار ، بسبب انخفاض الانفاق العام يعود الى تعافي دول العالم ومنها العراق من جائحة كورونا ، كذلك ارتفاع اسعار النفط العالمي .

المحور الثالث
اختبار وتحليل عجز الموازنة على الدين العام في العراق

أولا : وصف المتغيرات :

لاختبار العلاقة الدالية بين عجز الموازنة والدين العام للمدة (2004 -2022) بالاعتماد على المنهج الكمي باستخدام أسلوب ARDLحيث يمثل المتغير التابع (الدين العام) والمتغيرات المستقلة (عجز الموازنة) ويمكن صياغة شكل العلاقة بين المتغيرات المعتمدة من خلال المعادلة ادناه :

$$ID=F(Bd)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

جدول (1) توصيف متغيرات النموذج القياسي

متغيرات أنموذج	Variables	الرموز	نوع المتغير
عجز الموازنة	Budget deficit	Bd	مستقل
الدين العام	Public debt	ID	تابع

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج الاحصائي (Eviews13)

للحصول على معادلة الانحدار للعلاقة بين المتغيرات قيد البحث ، وكما في المعادلة أدناه التي يلاحظ من خلالها توافقها مع فرضية البحث .

$$ID=B_0 + B_1\, Bd+u_i \ldots\ldots\ldots\ldots..(2)$$

حيث ان :

ID :المتغير التابع.

B0:الحد الثابت.

ß1:معلمة المتغير المستقل.

Bd:المتغير المستقل.

Ui:حد الخطأ العشوائي.

ثانيا : اختبار السكون :

من جدول (2) الذي يبين اختبار (ADF) والذي يشير الى عدم سكون السلاسل الزمنية في المستوى (Level) للمتغير التابع (الدين العام) والمتغيرات المستقلة (عجز الموازنة) لان قيمة Prob اكثر من 5% اي عدم المعنوية أي قبول الفرضية العدمية (HO: P=1) بمعنى وجود جذر الوحدة , ورفض الفرضية البديلة (H0: P<1) لذلك تطلب اخذ الفرق الاول من أجل تلافي مشكلة الانحدار الزائف , وبعد ان اظهرت النتائج ان قيمة (porb) أدنى من (5%) وهذا يحقق فرضية البحث ، وبذلك ترفض الفرضية العدمية وقبول بالفرضية البديلة التي تحقق السكون للبيانات عند درجة تكامل I (1) .

جدول (2) اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) (اختبار جذر الوحدة)

المتغيرات Variables)	المستوى (Level)			الفرق الاول (1st difference)			درجة التكامل
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	
	p-value	p-value	p-value	p-value	p- value	p-value	
ID	0.5534	0.7983	0.2145	0.0012	0.0031	0.0001	I(1)
Bd	0.3312	0.4922	0.6631	0.0183	0.0214	0.0003	I(1)

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews13)

ثالثاً : تقدير الانموذج بطريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) :

جدول (3) تقدير انحدار التكامل المشترك باستعمال أنموذج (ARDL)

المتغيرات Variables	المعلمات Coefficients	t-statistic	p-value
Bd (-1)	0.785432	1.659823	0.0000
Bd (-2)	-0.766435	-5.438765	1.0002
Bd (-3)	0.982376	0.213465	0.0012
ID(-1)	0.232425	1.338832	0.0063
ID (-2)	-1.779402	-1.554398	0.0161
ID(-3)	0.129854	1.664329	0.10031
C	-7701778	-1.685671	0.0260
R-Squared		0.9298	
Adjusted R-Squared		0.9367	
F- Statistic		56.7743	
Prob (F-statistic)		0.000000	
Durbin –Watson stat		1.9854	

المصدر: من عمل الباحث استنادا الى مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews13)

يلاحظ من جدول (3) أن النتائج الاحصائية قد فسرت ان قيمة (R-Squared) مرتفعة وبلغت نحو(92%) في التغير الحاصل في المتغير التابع اما (Adjusted R-Squared)التي اكدت ان (93%) في التغير الحاصل في المتغير التابع هو يسبب التغير في المتغير المستقل , أما (F- statistic) فمن الناحية الاحصائية تكون معنوية لان درجة (prob) اقل من (5%) بلغ نحو (0.000000) وهي معنوية , اما (Durbin –Watson stat) قيمته بلغت (1.9854) وهذا يعني عدم وجود من مشكلة الارتباط الذاتي للأنموذج المقدر.

رابعاً : اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds , wald Test

لإثبات وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغير المستقل يتم من خلال اختبار الحدود ، أذ يلاحظ من بيانات جدول (4) ان قيمة (F) المحسوبة (F- statistic) والبالغة (**8.437783**) ،وهي اكبر من قيمة الحد الاعلى والحد الادنى والتي بلغت (**4.83**) و(**5.97**) عند (1%) على التوالي, وهذا يشير الى رفض فرضية العدم (H0) والقبول بالفرضية البديلة (H1) بمعنى وجود تكامل مشترك والذي يمثل العلاقة التوازنيه طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل .

جدول (4) نتائج اختبار الحدود Bounds Test

Test statistic	Value	K
F-statistic	**8.437783**	**1**

Critical Value Bounds

Significance	0Bound الحد الادنى	1Bound الحد الاعلى
10%	**3.3**	**3.66**
5%	**3.42**	**4.32**
2.5%	**4.17**	**4.89**
1%	**4.83**	**5.97**

خامساً : اختبار المعلمات قصيرة الاجل وطويلة الاجل

1- المعلمات المقدرة(قصيرة الاجل) (Estimated Short Run Coefficients)

هذا الاختبار يكشف تقدير المعلمات المقدرة في الأجل القصير، وذلك من أجل التعرف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، بالإضافة إلى تحديد نوع العلاقة القصيرة هل طردية أم عكسية.

أذ يلاحظ من خلال جدول (5) التأثير العكسي أو السلبي للدين العام ID على عجز الموازنة العامة Bd عند (التباطؤ الزمنيID)، وهذا يعني أن زيادة الدين العام بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض عجز الموازنة العامة بمقدار 0.11 وعند مستوى معنوي بقيمة احتمالية بلغت 0.0396 وبالاستناد إلى ما تقدم أيضا فإن الجدول (5) من جانب آخر يوضح معامل تصحيح الخطأ غير المقيد UECM ،والذي بلغت قيمته 0.124123 - سالبا ومعنويا عند قيمة احتمالية بلغت (Prob=0.0070) ، وهو الأمر الذي يؤكد على وجود علاقة توازنيه في الأجل القصير بين المتغير التابع الدين العام ID (والمتغير المستقل)عجز الموازنة العامة Bd باتجاه علاقة التوازن في الأجل الطويل، وهذا يعني أن معامل تصحيح الخطأ غير المقيد UECM يفسر بأن ما قيمتهُ (-0.12%) من الأخطاء الحاصلة في الأجل القصير في Bd للمدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحها في المدة الحالية t من اجل العودة إلى التوازن في الأجل الطويل عند حدوث صدمة أو أي تغير يحدث في المتغير المستقل.

جدول (5)

مرونات الأجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Bd)(-1)	**0.987654**	**0.137865**	**7.9654328**	**0.0000**
D(Bd)(-2)	**-0.159876**	**0.034654**	**-1.324321**	**0.0125**
D(ID)	**-0.112707**	**0.066321**	**-2.765543**	**0.0396**
CointEq(-1)	**-0.124123**	**0.187342**	**-2.965121**	**0.0070**

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views13.

1- المعلمات المقدرة (طويلة الاجل) (Estimated Long Run Coefficients)

جدول (6) مرونات الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ID	-0.143367	0.133667	-1.344123	0.312
C	0.235645	0.075987	1.026543	0.045

المصدر: عمل الباحث استناداً الى نتائج البرنامج الاحصائي E-Views13

يوضح الجدول (6)نتائج تقدير معلمة المتغير المستقل في الأجل الطويل، ويظهر التأثير العكسي للدين العام ID على عجز الموازنة العامة Bd، وهذا يعني أن زيادة الدين العام بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة العامة بمقدار 0.143367- ولكن عند مستوى غير معنوي بقيمة احتمالية إذ بلغت0.312 هذه العلاقة هي علاقة عكسية ولكنها ضعيفة، ومن جانب آخر فإن هذه النتيجة العكسية قد تطابقت مع المعلمات المقدرة في الأجل القصير.

سادساً : الاختبارات التشخيصية للبواقي : للتأكد من صحة ودقة النتائج التي تم الحصول عليها مسبقاً ، سيتم إجراء بعض الاختبارات التشخيصية لأثبات ذلك وكالآتي .

جدول (6) الاختبارات التشخيصية للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test مشكلة الارتباط الذاتي			
F-statistic	0,686432	prob.F(2,26)	0.5604
Obs R-squared	1,477543	Prob.Chi-Square (2)	0.3432
Heteroskedasticity Test: ARCH مشكلة اختلاف التباين			
F-statistic	0.036548	Prob. F(1,41)	0.7023
Obs R-squared	0,053560	Prob.Chi-Square (1)	0.4654
Normal Distribution (Histogram-Normality test) مشكلة التوزيع الطبيعي			
Jarque-Bera			0.254312

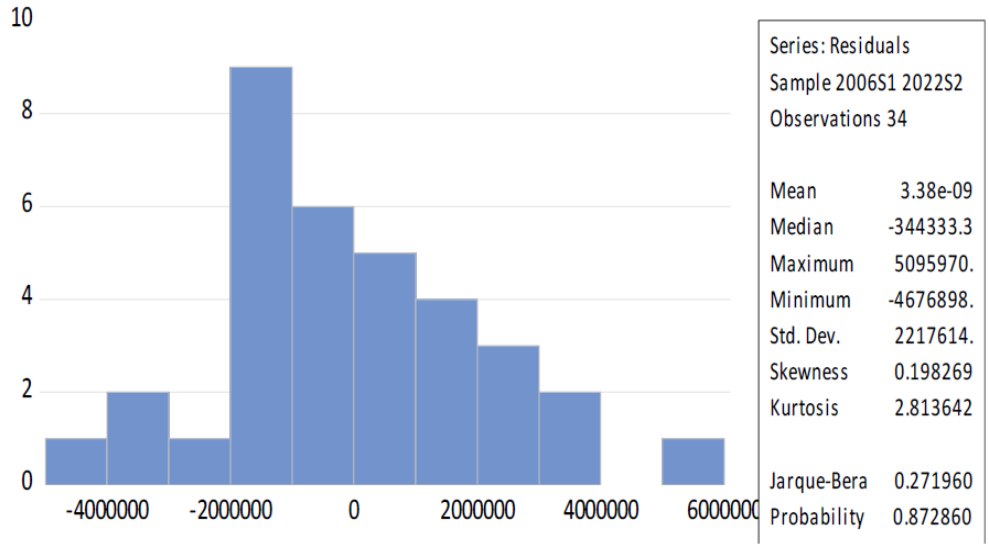
المصدر: عمل الباحث استناداً الى نتائج البرنامج الاحصائي E-Views13

يلاحظ من جدول (6) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي ، بما أن القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) ، المحتسبة قد بلغت (prob=0,686432) هي اكبر من المستوى (5%) ، وهذا يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي ، لذلك يتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي العشوائية ، ورفض الفرضية البديلة ، وهذا يعزز من دقة نتائج الانموذج لـ ARDL .

كما يلاحظ من الجدول اعلاه نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين ، إذ يلاحظ أن القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) قد بلغت (prob=0,365448) وهي أكبر من المستوى (5%) ، مما يعني إن الانموذج يخلو من مشكلة اختلاف التباين ، وبالتالي قبول فرضية العدم ، التي تنص عدم وجود مشكلة اختلاف التباين بين البواقي العشوائية ، ورفض الفرضية البديلة ، أما مشكلة التوزيع الطبيعي تـ (Jarque-Bera) ، أذ يلاحظ ان القيمة الاحتمالية قد بلغت (prob = 0,271960) وهي أكبر من المستوى (5%) ، وهذا يعني عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي ، وبالتالي قبول فرضية العدم ، التي تنص على عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي

للبواقي ، ورفض الفرضية البديلة ، التي تنص على وجود مشكلة التوزيع الطبيعي ، ومن ثم فأن هذا الاختبار يعزز من دقة نتائج الانموذج لـ ARDL

الشكل (1) التوزيع الطبيعي للبواقي

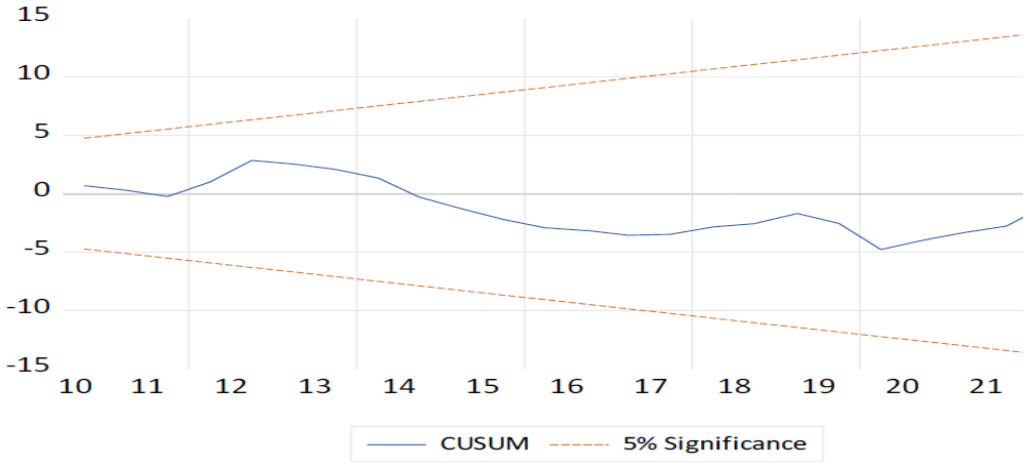


المصدر: عمل الباحث استناداً الى نتائج البرنامج الاحصائي E-Views13

سابعاً : اختبار الاستقرار الهيكلي للأنموذج

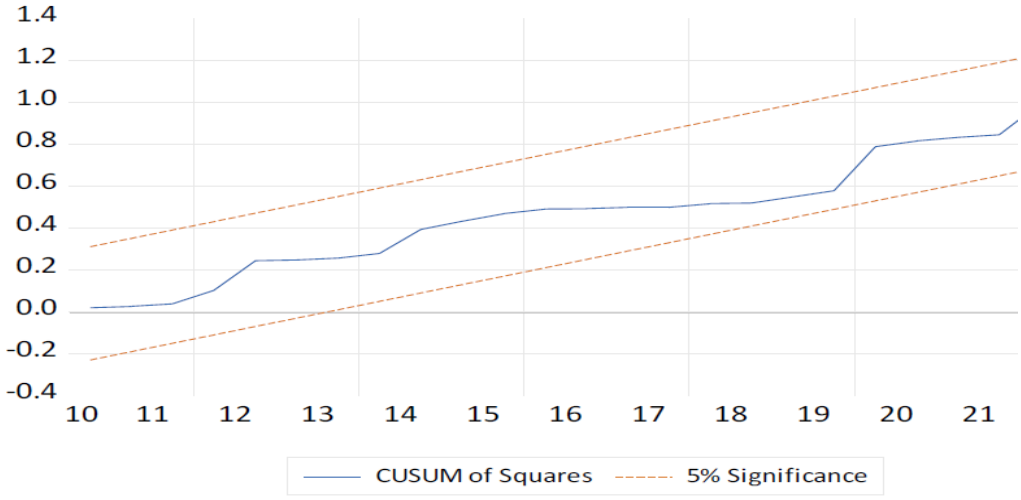
يتضمن هذا الاختبار إستقرارية الانموذج المستخدم ARDL من خلال استخدام المجموع التراكمي للبواقي المقدرة كما موضح من خلال الشكل (2) (CUSUM) والشكل (3) (CUSUM OF SQUARES) ، أذا يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات الانموذج المقدر ، أذا كان الخط الازرق المتعرج يقع داخل الحدود الحرجة الحمراء عن مستوى معنوية (5%) ، وبالعكس إذا كان الخط الازرق يقع خارج الحدود الحرجة فإن الاستقرار الهيكلي للأنموذج المقدر لا يتحقق ، كما موضح ذلك في أدناه :

الشكل (2) اختبار الاستقرار الهيكلي لـ (CUSUM)



المصدر: عمل الباحث استناداً الى نتائج البرنامج الاحصائي E-Views13

الشكل (3) اختبار الاستقرار الهيكلي لـ (CUSUM OF SQUARES)



المصدر: عمل الباحث استناداً الى نتائج البرنامج الاحصائي E-Views13

الاستنتاجات :

1- تباين العجز والفائض في الموازنة العامة ، وذلك لارتباط الاقتصاد العراقي ارتباط مباشر بأسعار النفط العالمية غير المستقرة ، مما ادى الى تباين في عجز الموازنة العامة بالارتفاع والانخفاض
2- ارتفاع اجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) وذلك لارتفاع الانفاق الحكومي الجاري (التشغيلي) ، الى جانب قصور في الانفاق الاستثماري ، وعدم تنويع مصادر الدخل ، أدى الى ارتفاع عجز الموازنة .
3- عدم وجود رؤية استراتيجية واضحة لإدارة الدين العام في العراق ،
4- أظهر نتائج الاختبارات الاحصائية وفق أنموذج (ARDL) الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (عجز الموازنة) والمتغير التابع (الدين العام) أي علاقة عكسية (معنوية) في الاجل القصير ، كذلك علاقة عكسية في الاجل الطويل لكنها غير معنوية وهذا ما يدعم فرضية البحث .
5- اظهر اختبار معلمات الاجل القصير ، بأن هناك تاثير سلبي (علاقة عكسية) بين المتغير المستقل (Bd) عجز الموازنة ، والمتغير التابع (ID) الدين العام ، وبما أن معامل تصحيح الخطأ (UECM) قيمته سالبة ومعنوية عند قيمة احتمالية أقل في المستوى (5%) ، مما يشير الى وجود علاقة توازنية في الاجل القصير بين المتغيرات المعتمدة .
6- أظهر اختبار معلمات الاجل الطويل ان قيمة (F) المحسوبة هي أكبر من قيمة الحد الاعلى والحد الادنى ، وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير المستقل عجز الموازنة (Bd) ، والمتغير التابع الدين العام (ID) .
7- كما أظهرت الاختبارات التشخيصية للبواقي بأن الانموذج المقدر يخلو من المشاكل القياسية المتمثلة بـ (مشكلة الارتباط الذاتي ، ومشكلة اختلاف التباين ، ومشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي) ، وبالتالي فان هذه الاختبارات تعزز من دقة واستقراريه الانموذج المقدر .

التوصيات :

1- العمل على تحفيز الادخارات المحلية ، وعدم الاعتماد على الدين الخارجي في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة .
2- محاولة تقنين الانفاق الحكومي الاستهلاكي غير الضروري ، مما يقلل من عجز الموازنة والدين العام .
3- منح دور أكبر للإنفاق الاستثماري ، لاسيما الانفاق الانتاجي ، ووضع خطط واستراتيجيات للاستثمارات والصناعات ذات المردود الاقتصادي العالي ، وذلك لرفع انتاجية الاقتصاد العراقي .
4- تنويع مصادر الدخل ،وذلك لتقليل الاعتماد على الايرادات النفطية ، لاسيما اجراء اصلاحات في النظام الضريبي لتوسيع الوعاء الضريبي ، كذلك دعم القطاعات الانتاجية ، مما يسهم في تعزيز الناتج المحلي الاجمالي ، وتفعيل دور الصناديق السيادية التي تمول من فوائض العوائد النفطية ، مما يسهم في رفد الموازنة وتقليل العجز وحالات العسر المالي .
5- أنتهاج سياسة مالية تدعو الى إدارة الدين العام بالشكل الذي يعظم العوائد المالية ، وذلك من خلال إدارة وتوجيه الدين العام نحو القنوات الاستثمارية وليس الاستهلاكية ، وبالتالي الحد من عجز الموازنة العامة للدولة .

المصادر :

1- مجيد ، حسين شناوة (2016) ، **العلاقة بين عجز الموازنة والتغير النقدي في بلدان مختارة مع اشارة خاصة للعراق** ، اطروحة دكتوراه كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الكوفة .
2- طالب ، ريام علي (2018) ، **قياس وتحليل اثر عجز الموازنة العامة على الدين الخارجي في العراق في أطار التكامل المشترك للمدة 1990 – 2016** ، رسالة ماجستير جامعة بغداد .
3- الخيكاني ، نزار كاظم ، وآخرون (2024) ، **اثر التغيرات في حجم الدين العام على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2005-2020** ، مجلة أهل البيت ، المجلد (19) العدد (1) ، العراق .
4- شكري ، فهمي محمود ، **اقتصاديات المالية العامة** ، دار الحكمة ، الطبعة الاولى ، لندن ، 2014 .
5- عبدالعزيز، محمد و شفيق ، علي ، (2003) **اصول وقواعد الموازنة العامة** ، مطابع جامعة الملك سعود ، الرياض .
6- طاهر الجنابي ، " **دراسات في المالية العامة** ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد ، 1990 .
7- الجرجري ، احمد خلف ابراهيم علو ، والجويجاتي ، أوس فخر الدين ايوب ، 2023 ، أثر عجزالموازنة على عرض النقد في الأردن للمدة من 1990 – 2020 ، مجلة تنمية الرافدين ، مجلد (42) العدد (137) ، العراق .
8- العبيدي، منى حبيب احمد محمد ، 2021 ، **العلاقة بين عجز الموازنة والمديونية العامة في مصر للمدة من 2011 - 2020**، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، مجلد 3 ، العدد 25 .
9- سعيد، مشتاق لطيف، 2022 ،**أثر عجز الموازنة العامة للدولة في العراق على بعض المتغيرات الاقتصادية خلال المدة 2004-2019** ، مجلة كلية الامام الجامعة ،المجلد 1 ، العدد 2 ، العراق.
10- عبد الحميد ، عبد العزيز شويش وخلف حميد حسن ، 2018 ، **أدوات التمويل الاسلامي وكيفية استخدامها في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة العراق حالة دراسية للمدة 2010- 2017** ، مجلة الكتاب للعلوم الانسانية ، المجلد 1 ، العدد 1 ، العراق .
11- جودة ، نضال شاكر، وصالح ، أسراء سعيد (2020) ، **قياس وتحليل أثر عجز الموازنة في الدين العام في العراق للمدة 2003 - 2016** ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد.(35) العراق .
12- علاوي، أيوب خليل وجاسم ابراهيم عبدالله (2023) ، **دور التقلبات أسعار النفط على الدين العام في العراق بعد عام 2004** ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 19 ، العدد 64 ، العراق .
13- فلفل ، عمر حامد والموسوي أمير علي خليل (2023) ، **الدين العام الداخلي وتأثيره في حجم الودائع المصرفية – العراق حالة دراسية للمدة من2016-2019** ، مجلة أهل البيت عليهما السلام ، المجلد 1 ،العدد 32 ، العراق .

14- أسعد ، بلال محمد وأخرون (2020) ، **قياس وتحليل محددات أسعار صرف الدينار العراقي في السوق الموازي للمدة 2004-2015 د راسة قياسية** ، مجلة دنانير ، العدد العشرين ، جامعة الانبار ، العراق .

15- الراوي، أنمار عطاالله مصطفى والعبيدي سعيد علي محمد، (2021) ،**أثر الدين العام الخارجي على GDP عدا النفط في العراق للمدة 2004-2019** ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد 17 ، العدد 55 ، جامعة الانبار كلية الادارة والاقتصاد ، العراق .

16- غيدان، جليل كامل وأخرون، (2024) ، **تحليل أسباب تزايد المديونية في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003** ، مجلة كلية الكوت الجامعة ،عدد خاص ، المؤتمر العلمي السابع للعلوم الادارية والاقتصادية ، العراق .

17- اللهيبي، أحمد محمد رجى والعنزي سعدون حسين فرحان ، 2024 ، **قياس وتحليل العلاقة السببية بين الدين العام وسعر الصرف في عدد من الدولة النامية للمدة 1990-2019** مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، المجلد 6 ، العدد 1،جامعة الفلوجة ، العراق .

المصادر الاجنبية :

1- Philip, Doris Syombua, (2021), **Budget deficit-macroeconomic variables nexus in Kenya, Journal of Economics and Management**, Vol. 43 , Nairobi.

2- Gazali, Masfar, 2020**, Budget Deficit and Debt Descriptive Analysis of Indonesia's Case**, , Journal of Advances in Economics, Business and Management Research, volume 151, Indonesia.

3- Naji, Omar Mahmoud, Abd, Saadoun Munkhi, (2023**), The Role of Changes in the Public Debt Structure on the Public Budget in Iraq for the Period (2005_2020)**, Journal of Business Economics for Applied Research, Volume (4), Issue (5), University of Fallujah, College of Administration and Economics, Al-Anbar, Iraq.

4- David C . Colander (2006) , **Macroeconomics** , 6th Ed , Mic Graw Hill , Boston

5- Robert J . Gordan ,(2000) **Macroeconomics** , Brown Company Ltd , Canada .

6- Alsamara , Mouyad, 2024 The threshold effects of public debt on economic growth in MENA countries: Do energy endowments matter International Review of Economics and Finance, Department of Finance and Economics, College of Business and Economics, Qatar University, Doha, Qatar.

7- Delphin, Kamanda Espoir,2024, (Investigating the Dynamic Impacts of Public Debt on Economic Growth in the Democratic Republic of Congo: A Case of Quantile on Quantile Regression) University Library of Munich, Germany, Online at, https://mpra.ub.uni-muenchen.de/122415/.